



ISSN: 2957-3874 (Print)

Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95>

مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي



انعكاسات الصراع الهندي- الباكستاني اقليمياً ودولياً وآفاقه المستقبلية

منذر شهاب احمد

علوم السياسية / العلاقات الدولية والدبلوماسية

كلية الحقوق-الجامعة الاسلامية في لبنان

munther.al.wazan.94@gmail.com

د. أمين لبوس

علوم السياسية / العلاقات الدولية والدبلوماسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية الجامعة اللبنانية

Lebbosg@hotmail.com

المستخلص

ينطوي سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان على مخاطر بالغة على الأمن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا؛ لأن السباق النووي بينهما يمكن أن يتحول إلى مواجهة عسكرية فعلية مدمرة بين الجانبين، ولا سيما بوجود حكومة متشددة في الهند. والحقيقة أن احتمالات هذه المواجهة تبدو واردة بقوة عبر التصعيد العسكري الشديد بينهما، ولا سيما في إطار قيامهما بنشر صواريخ بالستية متطورة في المناطق الحدودية بين الدولتين، كما ترددت أنباء عن قيام القوات المسلحة بين الدولتين بتركيب رؤوس نووية في تلك الصواريخ التي تم نشرها. والحقيقة أن المواجهة العسكرية يمكن أن تتدلع تحت تأثير مجموعة من الاعتبارات، أبرزها المخاوف القوية لدى باكستان من إمكانية إقدام الهند على عمل عسكري يستهدف المنشآت النووية. وعلى الرغم من الوعود القوية التي حصلت عليها باكستان من الولايات المتحدة الأمريكية بعدم إمكانية وقوع هذا الاحتمال لاعتبارات كثيرة أبرزها؛ أن قصف المنشآت النووية الباكستانية يهدد بانتشار التلوث النووي في جميع منطقة جنوب آسيا والمناطق المجاورة، إلا أن الحكومة الباكستانية ما تزال تشعر بقلق شديد من هذا الاحتمال. وفي الوقت نفسه فإن من المحتمل أن تقدم الحكومة الهندية في ظل سيطرة الجناح الهندوسي الأكثر تطرفاً في الحكومة على شن الحرب ضد باكستان من أجل إلحاق الهزيمة العسكرية بها.

الكلمات المفتاحية: انعكاسات، الصراع الهندي، الباكستاني إقليمياً، ودولياً، وآفاقه المستقبلية.

The Repercussions of the Indian-Pakistani Conflict Regionally and Internationally and Its Future Prospects

Munther

Shهاب

Ahmed

Political Science / International Relations and Diplomacy

Faculty of Law - Islamic University of Lebanon

munther.al.wazan.94@gmail.com

Dr. Amin Labbos

Political Science / International Relations and Diplomacy

Faculty of Law and Political Science - Lebanese University

Lebbosg@hotmail.com

Abstract: The nuclear arms race between India and Pakistan poses serious risks to regional security in the South Asian region. Because the nuclear race between them could turn into an actual, destructive military confrontation between the two sides, especially with the presence of a hardline government in India, and the truth is that the possibilities of this confrontation seem strongly present through the severe military escalation between them, especially in the context of their deployment of advanced ballistic missiles in the border areas

between the two countries. It was also reported that the armed forces between the two countries had installed nuclear warheads in those missiles that were deployed.

The truth is that a military confrontation could break out under the influence of a number of considerations, most notably Pakistan's strong fears of the possibility of India undertaking military action targeting nuclear facilities, and despite the strong promises that Pakistan received from the United States of America that this possibility was not possible for many considerations, most notably; The bombing of Pakistani nuclear facilities threatens to spread nuclear contamination throughout South Asia and neighboring regions, but the Pakistani government is still very concerned about this possibility. At the same time, it is possible that the Indian government, under the control of the most extremist Hindu wing of the government, will launch a war against Pakistan in order to inflict a military defeat on it.

Keywords: reflections, Indian conflict, Pakistan, regionally, internationally, and its future prospects

المقدمة

في ظل الخلافات الدينية والسياسية العنيفة القائمة بين الجانبين، ولا سيما أن الهند تتمتع بنفوق كاسح على باكستان في الميزان العسكري المتعلق بجميع مجالات القوة العسكرية (Paul, 2005:25)، والجانب الأكثر خطورة في هذا الاحتمال يتمثل في أن تطوير القدرات النووية، الهندية والباكستانية، ووسائل الإيصال الصاروخية الخاصة بها يعني أن أي حرب جديدة بين الجانبين سوف تكون مختلفة عن الجولات الثلاث السابقة بين البلدين. فالقدرات الصاروخية للطرفين يمكن أن تصل إلى أعماق بعيدة في أراضي الدولتين ولها تأثير كبير إقليمياً ودولياً، علاوة على أن تركيب رؤوس نووية في الصواريخ يمكن أن ينقل الصراع بين الجانبين إلى آفاق أخرى أكثر دماراً بصورة هائلة عن أي حرب سابقة بينهما (Jacobs & McCarthy, 1992:28) ومع أن احتمالات نشوب حرب محسوبة ومخططة بين الجانبين الهندي والباكستاني تبدو بعيدة، إلا أن هناك شكوكاً واحتمالات قوية لوقوع حرب نووية بينهما عن طريق الخطأ أو سوء التقدير أو المصادفة، حتى لو كانت هذه الشكوك غير حقيقية (احمد، ١٩٨٨، ص ٢٥١-٢٥٢). وقد برزت هذه المخاوف عقب وقوع الانقلاب العسكري في باكستان في تشرين الأول/١٩٩٩، إذ استحوذت قضية مصير السلاح النووي الباكستاني على حيز كبير في وسائل الإعلام العالمية، ولا سيما في الدول الغربية وإسرائيل.

أهمية الدراسة

تكمّن أهمية الدراسة في طبيعة المجال البحثي في حد ذاته، والمتمثل في الدراسات الإقليمية الآسيوية، ما يسمح للباحث بتوسيع مجالاته المعرفية، ويفتح آفاق بحثية واسعة بطرح إشكاليات جديدة. إذ يخلق الصراع الهندي-الباكستاني للتواجد الإقليمي في جنوب آسيا العديد من الاستفسارات حول مستقبل النظام الإقليمي في جنوب آسيا، وتأثير ذلك على النظم الإقليمية المجاورة وعلى النظام الدولي ككل.

إشكالية البحث

مثلت نظرية الردع والتوازن الاستراتيجي نقطة تحول لكل من الهند وباكستان، حيث اعتبرت كوسيلة لردع الدول التي تشكل تهديداً مباشراً عليها، إلا أنه وفي ظل المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية أثارت إشكالية متمثلة بنظرية الردع والتي قد تتطور وتُعدل لتعميم مواثمتها ومواكبتها لحجم المتغيرات. والذي جعلنا نطرح التساؤل التالي: إن إمكانية اختلال التوازن الاستراتيجي بين الدولتين يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار النسبي بين الهند وباكستان، بالتالي تؤدي إلى اندلاع حرب نووية في ظل امتلاك الدولتين للسلاح النووي.

فرضية البحث

تمتلك الهند وباكستان العديد من المقومات والإمكانات التي تجعلهما تحتلان مكانة متميزة على المستوى الإقليمي والدولي وتحقيق تفوقاً كبيراً في جميع المجالات، والذي فرض عليهما سباقاً لتحقيق توازن استراتيجي يعطي الأفضلية ويحقق الأهداف لهما، والذي ينعكس بشكل أساس على الواقع الإقليمي والدولي. ومن هذا المنطلق نطرح التساؤلات الآتية:

١. ما هي البيئة السياسية والأمنية التي تساهم في التقارب والتصادم بين الدولتين؟

٢. ما هي أبرز الانعكاسات للصراع الهندي الباكستاني؟

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الذي يسرد الأحداث السياسية التاريخية، وكذلك المنهج التحليلي الذي حلل الأحداث التاريخية والسياسية المرتبطة بالصراع، إضافة إلى المنهج المقارن الذي قارن تأثيرات الصراع في فترات زمنية مختلفة.

هيكلية الدراسة

قسم البحث إلى مبحثين: تطرق المبحث الأول إلى تداعيات الصراع الهندي الباكستاني إقليمياً، أما المبحث الثاني فتطرق إلى التداعيات الدولية لهذا الصراع.

المبحث الأول: انعكاس الصراع الهندي-الباكستاني إقليمياً ودولياً

إن التداعيات المترتبة عن سباق التسلح النووي الهندي-الباكستاني، لا ينحصر أثره فقط على العلاقات فيما بين الدولتين، بل تتعداها عبر التأثير إقليمياً ودولياً، لأن كل من الهند وباكستان جزء من النظام الدولي وتفاعلاته.

المطلب الأول: انعكاس الصراع الهندي-الباكستاني إقليمياً

تحتل منطقة جنوب شرق آسيا مركزاً محورياً في الجيوستراتيجية الدولية المتنافسة، ويعود ذلك إلى الموقع الجغرافي، إذ باتت دول صغيرة في تلك المنطقة تتمتع بميزات تنافسية تجاه الدول الأكبر والأكثر قوة بمعياري الثقل الجيوبوليتيكي العام. فقد شكلت مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية في هذه المنطقة أثراً في دول تلك المنطقة لا سيما الهند وباكستان، إذ أن هذه العوامل أثرت بشكل سلبي وإيجابي على طبيعة العلاقات بينهما. فالموقع الجغرافي بالنسبة للدولتين بمثابة نقطة التقاء وتأثر وتؤثر بجميع العوامل، فقد طورت الدول استراتيجياتها تجاه هذه المنطقة لا سيما الصين والولايات المتحدة وروسيا التي تحتفظ بالمركز الأول في هذه البيئة التي أصبحت تحقق أهدافها عن طريق الدول المحيطة بها. إن سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان له انعكاسات إقليمية خطيرة، فقد أكد معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام أن الصين والهند وباكستان هي الدول النووية الثلاث الوحيدة التي تعزز ترسانتها النووية وتطورها باستمرار، فقد أوضح المعهد في تقرير خاص له أن الصين امتلكت في عام ٢٠٢٣ حوالي ٥٠٠ رأس نووي (تقرير البنتاغون، ٢٠٢٣). ويثير سباق التسلح هذا قلقاً شديداً لاسيما وأن هذا المعهد يرى بأن السلام في آسيا هو "سلام هش" نظراً للتوترات المتزايدة والصراعات فيما بين الدول الآسيوية كما هو الحال بين الهند وباكستان أو بين الصين واليابان، إذ أصبحت الدول الإقليمية ذات أثر واضح في شكل التوجهات بين الدولتين مع إثارة حفيظة الآخر تجاه التوجهات الإقليمية نحوها. وفيما يأتي نتطرق إلى أبرز الفواعل الإقليمية:

أولاً: أثر الصراع الهندي-الباكستاني على الصين

تعد الصين طرفاً في الصراع الهندي الباكستاني بحكم انتماء الدولتين لإقليم جنوب آسيا، وبحكم الجوار الذي من خلاله تمتلك حدوداً مع الهند وباكستان. كان الموقف الصيني في بداية الحرب الهندية-الباكستانية غير واضح، لكن مع مرور الوقت يتضح أكثر فأكثر، خاصة بعد أن تحالفت باكستان مع المعسكر الغربي (حلف جنوب شرق آسيا) الذي يُعد الشبيه لحلف الناتو لكبح جماح التوسع الصيني والسوفيتي في جنوب شرق آسيا (رمضان، ٢٠٢٣). بالإضافة إلى التحالف السوفيتي-الصيني الذي وصل لدرجة المواجهة سنة ١٩٦٩، من هنا بدأت العلاقات الصينية الباكستانية في ارتباط قوي خاصة بعد انحلال حلف جنوب شرق آسيا في العام ١٩٧٧ ليكون امتداداً لفك ارتباط العلاقات الصينية-السوفيتية، بالتالي أخذ الجانبان بعين الاعتبار المتغيرات الإقليمية والدولية في الارتقاء في العلاقات بين الصين وباكستان (Paul, 2005:p255) إن التوافق الصيني الباكستاني كان ناتجاً عن المواجهة المشتركة للنفوذ السياسي في المنطقة من جهة، وعن الاهتمام المباشر للصين بقضية كشمير عبر منطقة "شاكسغام" بكشمير المحاذية للحدود الصينية من جهة أخرى. إن تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة قد أفضى إلى تحسين العلاقات الهندية-الصينية، بعد أن كانت العلاقة بينهما قبيل الحرب الباردة يشوبها شيء من التأثيرات العدائية على خلفية العلاقات العدائية بين الصين والاتحاد السوفيتي السابق وحدث الانشقاق الأيديولوجي بينهما. وكانت الهند تنظر إلى الصين بعين القلق وعدم الارتياح بسبب دعم الأخيرة لباكستان في مجال تطوير الأسلحة النووية، وهناك اعتقاد سائد لدى سياسيي الهند إن الصين تستغل باكستان لاحتواء الهند والحيولة دون صعودها كمنافس محتمل لها (أمين، ٢٠٠٥، ص ١٢٢). تجدر الإشارة إلى إن أهم ما يميز العلاقات الصينية الهندية هو تأرجحها، إذ تشهد تقارباً تارة وتصارعاً تارة أخرى. بلا شك أن الدولتين محاذيتان جغرافياً وتمتلكان الإمكانية العالية من القدرات البشرية والاقتصادية ولهما تاريخ حافل من الصراع والتعاون والمنافسة لا سيما بعد صعود اقتصاد الهند. ولفهم طبيعة العلاقات بينهما يمكن أن نلخص هذه العلاقة في ثلاث محطات رئيسية:

- **المحطة الأولى:** اعتراف الهند بجمهورية الصين
- **المحطة الثانية:** التدهور الكبير الذي شهدته العلاقات بين الدولتين والذي بدأ في العام ١٩٥٩ بسبب المشاكل الحدودية لا سيما إقليم التبت
- **المحطة الثالثة:** التفجيرات النووية الهندية في العام ١٩٩٨، والتي تُعد بمثابة نقطة تراجع بارزة في العلاقات الثنائية بين الصين والهند والتي كانت تهدف في المقام الأول إلى الردع التهديدات الصينية

فقد أدت هذه التفجيرات إلى خلق حالة من التوتر في العلاقات الصينية الهندية، فأصبح كل منهما ينظر إلى الآخر بأنه قوة مهددة له، فالطموحات الهندية الجارفة تمثل خطراً على الصين كما أن الأخيرة أيضاً تشكل خطراً مماثلاً على الهند (أحمد، ٢٠١٨، ص ١١١). تأسيساً على ذلك ظلت العلاقات بين الدولتين تعاني في معظم أحوالها من الصراع والتوتر بسبب نزاعات الحدود تارة والتنافس الإقليمي تارة أخرى، كما لعب العاملان الأمريكي والباكستاني دوراً مهماً في مسار العلاقات بين الدولتين (الراوي، ٢٠٠٧، ص ١٤٨). وفي الوقت الذي كانت فيه العلاقات الصينية-الأمريكية غير مستقرة بصفة عامة، بسبب الخلاف حول العديد من القضايا مثل حقوق الإنسان والدعم الأمريكي لتايوان، بالمقابل فإن العلاقات الأمريكية-الهندية على الجانب الآخر كانت تشهد تحسناً في الكثير من المجالات. أما العامل الباكستاني فقد برز تأثيره بشكل سلبي على العلاقات الصينية-الهندية عن طريق الدعم الذي تحصل عليه باكستان من قبل الصين لا سيما في مجال التكنولوجيا النووية، فضلاً عن تأثير الصين على باكستان في مواجهة الهند، إذ عمدت الصين إلى استخدام باكستان من أجل احتواء الهند للحيلولة دون صعودها كمنافس لها في المنطقة (مردان، ٢٠١٤). كما أن تقديم الدعم الاقتصادي من قبل الصين لباكستان والنيبال وبنجلاديش، يدخل في إطار مساعدات تلك الدول على إحداث التوازن المضاد مع الهند، وبالمقابل عملت الهند على توسيع الاتصالات الدفاعية والأمنية لكي تشمل إيران واليابان وكوريا الجنوبية وتعميق الدبلوماسية الدفاعية الهندية في مختلف أنحاء آسيا (جواد، ٢٠١٠). أما العلاقات الصينية-الباكستانية فمن بين كل الدول المجاورة للصين تُعتبر علاقاتها مع باكستان الأكثر ودية، إذ تطورت علاقاتهما مع انطلاقة مقترح (شي جين بينغ) مشروع الممر الاقتصادي بين الدولتين، فضلاً عن العلاقات السياسية والعسكرية التي كونت مجموعة كاملة من الاتصالات والعلاقات الشاملة. لكن على الرغم من هذه التطورات إلا أن لدى الصين بعض المخاوف بشأن باكستان لا سيما المشاكل المرتبطة بالإرهاب، فضلاً عن الهوية الإسلامية الصاعدة في الأقلية الإيغورية في إقليم (شينجيانغ). إن السياسة الصينية في المنطقة تعمل للعب دور إقليمي والحد من المنظمات الإرهابية التي تستغل الضعف الأمني في أفغانستان، هذا التغيير السياسي يلقى ترحيباً في الغالب من قبل اللاعبين الإقليميين الآخرين لا سيما روسيا وإيران والمملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من أن العلاقات بين الصين وباكستان كانت ودية، فقد انحصر التعاون بين الدولتين سابقاً في أغلب المستويات لا سيما السياسي والعسكري، لكن لم تصل العلاقات بينهما إلى ما وصلت عليه اليوم، إذ وصلت الدولتان في علاقتهما إلى مرحلة جديدة من التعاون والصداقة لا سيما بعد زيارة رئيس المجلس الحكومي الصيني (لي كه تشيانغ) إلى الباكستان في العام ٢٠١٣ والذي اقترح خلال زيارته فكرة الممر الاقتصادي، ثم تبادل التعاون بين القادة والمسؤولين من كلا الدولتين، وبهذا أصبحت العلاقة بين الدولتين أكثر تعاوناً وانسيابية وفي جميع المستويات وبشكل متكامل ومتواصل تأسيساً على ما ذكر: أن موقف الصين منخرط في التعاون مع كلا الدولتين في مختلف المجالات، خصوصاً في منظمة البريكس (BRICS)، لكن على أرض الواقع الصين تسعى إلى الاستعداد والمواصلة لتعزيز علاقاتها مع باكستان أكثر من الهند التي تُعد منافساً لها، لأجله تحاول الصين أن تتخذ موقفاً إيجابياً إزاء توليها مسؤولية الحفاظ على النظام الإقليمي في أفغانستان وباكستان (Suping & Kaoyi, 2015) إذ أن الصين لها تأثير فعال على العلاقات الهندية-الباكستانية لا سيما في قضية كشمير، لكننا نلاحظ أن الصين تميل كثيراً إلى جانب باكستان أكثر من الهند لوجود أكثر من عامل يربط بينهما. في الحقيقة أن الصين لم تحاول أن تمارس دوراً سلبياً في المنطقة بل تسعى لتبوء موقع القوة العظمى بما يناسب قوتها الذاتية دون أن تتأثر بمشكلات إقليمية ويتراجع دورها، كما أن الصين تسعى إلى ملء الفراغ بين الهند وباكستان المتنازعتين بطريقة مقبولة ترضي الطرفين دون قيام الحرب بينهما مرة أخرى.

ثانياً: إيران وإسرائيل

تنوعت الآثار والانعكاسات التي أفرزتها التجارب النووية الهندية والباكستانية على منطقة الشرق الأوسط، فقد كانت إسرائيل وإيران أكثر دول المنطقة تأثراً واهتماماً بهذه التجارب، كما أدت التجارب إلى إعادة طرح فكرة ضرورة أن تسير البلدان العربية على امتلاك السلاح النووي. وقد أشارت كثير من التقارير إلى أن إيران تشعر بالمزيد من الخطر أمام حقيقة وجود دولتين مجاورتين لها تمتلكان سلاحاً نووياً فضلاً عن إسرائيل، أن إيران كان لديها تحفظ من التجارب النووية الباكستانية على وجه التحديد في ظل تدهور العلاقات الإيرانية-الباكستانية، بسبب تأييد باكستان لحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان، والتي اتسمت علاقاتها مع إيران بالتوتر. ومن ثم ذهب بعض التحليلات إلى أن هذه الأوضاع ربما تزيد من اهتمام إيران بالحصول على سلاح نووي، والحقيقة إن رد الفعل الإيراني من التجارب النووية في جنوب آسيا يتسم بقدر كبير من التعقيد، فمن الواضح من حيث المبدأ أن إيران دعمت التجارب النووية الباكستانية، وكان رد الفعل الرسمي الإيراني إيجابياً إلى حد كبير تجاه التجارب النووية الباكستانية. إلى درجة أن وزير الخارجية الإيرانية كمال خرازي أعرب عن اعتقاده بأن القنبلة النووية الباكستانية تقدم ضمانة لكل مسلم، وأن على العالم الإسلامي أن يطمئن على أمنه بعد التجارب النووية الباكستانية، وهو ما اضطر رئيس الحكومة الباكستانية نواز شريف إلى

الإشارة إلى أن القنابل النووية ليس لها دين، وتأكيد أن التجارب النووية الباكستانية تندرج فقط في إطار التوازنات الاستراتيجية في جنوب آسيا وليست لها علاقة بالشرق الأوسط. ومن ثم فإن رد الفعل الإيراني هذا يدل على الترحيب والنظر بإيجابية إلى التجارب النووية الباكستانية، وليس اعتبارها مدعاة للقلق في رأي إيران، والجانب الرئيسي الذي شكل مثار قلق لإيران بشأن التجارب النووية في جنوب آسيا يتمثل في تأثير التجارب النووية على الهيبة والمكانة الإقليمية، إذ نظرت الهند وباكستان إلى هذه التجارب بوصفها أداة مهمة لتعزيز المكانة الإقليمية والدولية لكل منهما تجاه الأخرى، وعلى امتداد الساحتين الدولية والإقليمية، وربما يكون هذا الجانب على وجه التحديد مصدر الاهتمام الرئيس للجانب الإيراني (أحمد، ١٩٩٨، ص ٣١١-٣٢٠). على الرغم من أن الحكومة الإيرانية تشدد على أنها تسعى فقط إلى الإفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وبالذات في مجال توليد الطاقة الكهربائية وليس الاستخدامات العسكرية، والاحتمال الأكبر في هذا الصدد، إذ يتمثل في أن الحكومة الإيرانية تنظر إلى البرنامج النووي من منظور استراتيجي أوسع يقوم على أن القدرات النووية يمكن أن توفر لإيران أداة حماية في مواجهة التهديدات الخارجية المحتملة، ولا سيما في مواجهة الولايات المتحدة، كما يمثل من ناحية أخرى وسيلة أساسية لزيادة وتعميم الدور الإيراني على الساحة الإقليمية والدولية وبالذات في العالم الإسلامي (مظلوم وعطية، ٢٠١١، ص ١٥٨-١٥٩). أما إسرائيل فقد كانت تشعر بالقلق إزاء حصول باكستان على سلاح نووي استناداً إلى أن باكستان تُعد دولة إسلامية وتربطها علاقات عسكرية قوية مع بعض الدول العربية مثل السعودية وليبيا، كما كان القلق الإسرائيلي من التجارب النووية الباكستانية عائداً إلى أن الساسة الباكستانيين كانوا قد حاولوا في كثير من المراحل إعطاء بُعد إسلامي لمحاولة إنتاج قنبلة نووية باكستانية. وكان رئيس الوزراء الباكستاني الأسبق ذو الفقار علي بوتو قد استخدم مرات متعددة مصطلح القنبلة الإسلامية، وهو ما فُسر في كثير من الحالات على أن باكستان يمكن أن تعطي خبرتها النووية أو أسلحتها النووية لدول عربية لاستخدامها في الصراع ضد إسرائيل، فضلاً عن أن باكستان اعتمدت على الدعم المالي من البلدان العربية مثل المملكة العربية السعودية وليبيا، ومن أجل توفير التمويل اللازم للبرنامج النووي الباكستاني. ولكن هذا التعاون لم يستمر طويلاً عقب توقف السعودية وليبيا عن تمويل النشاط النووي الباكستاني منذ مدة طويلة نسبياً، ولا سيما خلال المدة التي رضخت فيها باكستان للضغوط الأمريكية والغربية وقللت أنشطتها النووية (مرتضى، ٢٠٠٤، ص ١٨). ومن ناحية أخرى؛ استندت بعض التقارير إلى أن إسرائيل لا بد أن تتخذ موقفاً عدائياً تجاه البرنامج النووي الباكستاني بحكم تعاونها النووي مع الهند، إذ كان واضحاً أن هناك شكلاً من التعاون بين إسرائيل والهند في المجال النووي، وكانت إرهابات هذا التعاون قد بدأت في أواخر الثمانينيات، فأبدت إسرائيل منذ ذلك الوقت استعدادها لتقديم معونة فنية للهند تشتمل على تطوير المفاعل النووي الهندي مقابل سماح الحكومة بتهجير اليهود الهنود إلى إسرائيل (سرور، ٢٠٢٠، ص ١٠٣-١٠٤). واشتمل التعاون النووي بين الهند وإسرائيل على تبادل زيارات علماء الذرة بين الجانبين، فقد ذكرت الصحف الإسرائيلية صراحة أن العالم النووي الهندي زين العابدين عبد الكلام، الذي يُعد الأب الروحي للبرنامج النووي الهندي، قام بزيارات لإسرائيل سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧، كما قام علماء نوويون إسرائيليون بزيارة للهند. كما أشار بعض التقارير إلى أن من بين التجارب النووية الخمس التي أجرتها الهند، كانت هناك تجربة نووية واحدة على الأقل لمصلحة إسرائيل، إلا أن المصادر الهندية نفت بشدة هذه التقارير (الأهرام، ١٩٩٩). ولذلك كانت هناك استنتاجات بأن إسرائيل يمكن أن تقدم على طائفة متنوعة من ردود الأفعال عقب إجراء التجارب النووية الباكستانية، أقلها إجراء تجارب نووية إسرائيلية في صحراء النقب، وأشدها توجيه ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الباكستانية. والواقع، إن ردود الفعل الإسرائيلية ذاتها اتسمت بقدر واضح من الهدوء تجاه التفجيرات النووية الباكستانية على المستويين الرسمي والإعلامي، وبدا واضحاً في الخطاب الرسمي والإعلامي أن هناك اقتناعاً لدى النخبة السياسية الإسرائيلية يتمثل في أن الحافز على تطوير وإنتاج السلاح النووي الباكستاني ليس إسلامياً أو شرق أوسطياً، ولكنه يعود إلى التنافس بين الهند وباكستان (جاك، ١٩٩٨، ص ٣٢).

أضف إلى ذلك، إن أحد أهم عوامل هدوء رد الفعل الإسرائيلي تجاه التجارب النووية الباكستانية، يعود إلى أنه من غير المحتمل أن تقوم باكستان بإعطاء قدراتها النووية إلى أي دولة إسلامية أخرى، ولم يكن مطروحاً في ردود الفعل الإسرائيلية إجراء تجارب نووية في صحراء النقب رداً على التجارب النووية الباكستانية (مركز إدراك، ٢٠١٧). ربما لأن هذه التجارب سوف تمثل إعلاناً صريحاً ورسمياً عن حقيقة القدرات النووية الإسرائيلية، وهو ما يعرضها لضغوط عربية وإقليمية ودولية، كما أن ذلك يمثل مسوغاً قوياً لكل من البلدان العربية وإيران لتطوير وإنتاج أسلحة نووية، ما يجعل هذا الخيار غير مفيد لإسرائيل على الأقل في المدة الحالية (الكعود، ٢٠١٠، ص ٢٩).

ثالثاً: انعكاس التنافس النووي الهندي-الباكستاني على الأمن العربي

أعادت التجارب النووية في جنوب آسيا مجدداً طرح مسألة الخيار النووي العربي في مواجهة القدرات النووية الإسرائيلية، كما أثارت هذه التجارب التساؤل بشأن ما إذا كان من مصلحة البلدان العربية أن تمتلك أسلحة نووية، وقد أدت التجارب النووية الباكستانية والهندية إلى بروز تأكيدات في الوطن العربي على أن هذه التجارب تطرح نوعين من التحديات:

أولهما: أن الانتشار النووي في جنوب آسيا وإيران ربما يخلق ضغطاً على العراق سابقاً من أجل معاودة وتطوير برنامجهِ النووي في المستقبل، إذا وجد نفسه محاطاً بقوة نووية من حوله حتى لا يصبح مهدداً ومتخلفاً في المنطقة.

وثانيهما: أن هذه التجارب تعيد مجدداً التأكيد على ضرورة امتلاك قدرة نووية عربية لمواجهة السلاح النووي الإسرائيلي، ولا سيما أن التجريبتين الهندية والباكستانية تقدمان دروساً مهمة للغاية من حيث أن ضعف القدرات الاقتصادية والضغوط الدولية المكثفة لا تمثل عائقاً أمام امتلاك السلاح النووي في حالة توافر الإرادة السياسية (أحمد، ١٩٨٨، ص ٤٩٨-٤٩٩). ومع ذلك فإن هذين التحديين بحاجة إلى مناقشة متعمقة ففي ما يتعلق بازدياد الانكشاف الاستراتيجي للعراق في حالة ازدياد عدد القوى النووية من حوله، يجب التأكيد أن هذا التحدي لا يمثل قضية للعراق وحده، وإنما هو قضية دولية متعددة الأبعاد والمستويات وليس بمقدور العراق - في ظروفه الحالية أو في المستقبل القريب - مجارة هذا التحدي إذا ما أُريد له العودة إلى مصاف الدول القوية. فعلى الرغم من أن العراق كان قد أفلح في بناء قدرات متطورة قبل حرب الخليج، وكان قد اقترب كثيراً من امتلاك السلاح النووي، إلا أن غزوه للكويت ثم خضوعه لأعمال اللجنة الدولية لإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية قد قضى تماماً على قدراته النووية، فضلاً عن احتلاله من قِبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك يكون من المتعذر على العراق معاودة بناء قدراته النووية في ظل الاحتلال أو بعده، وفي ظل السيطرة المحكمة على سوق المواد والتجهيزات النووية من جانب الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية (نوفل، ٢٠١٠، ص ٧٧). إن البيئة الدولية أصبحت تتخذ موقفاً معادياً أكثر من أي مدة مضت تجاه محاولات أي دولة لامتلاك السلاح النووي، خوفاً من الآثار التي يمكن أن يسببها هذا التوجه على الاستقرار الإقليمي والدولي، ولذلك أصبحت البيئة الدولية تفرض قيوداً كبيرة على أية محاولات لامتلاك السلاح النووي، وتلقى محاولات شراء تقنية نووية معقدة، مثل التقنية اللازمة لتخصيب اليورانيوم أو الأسلحة النووية ذاتها أو مكونات هذه الأسلحة رفضاً دولياً حاداً في هذا المجال. وعلى الرغم من أن هناك بعض الدول مثل إسرائيل والعراق وباكستان، استطاعت اختراق هذا الموقف الدولي والالتفاف من حوله، إلا أن هذه المحاولات كان من السهل نسبياً أن تتجح في مرحلة الحرب الباردة، إذ كانت الأحوال الدولية مختلفة وكان من الممكن لهذه الدول أن تستفيد من دعم إحدى الدولتين العظميين، التي كانت تجد لنفسها مصلحة في زيادة القدرات العسكرية للدولة الراغبة في امتلاك القدرات النووية. كما استفادت تلك الدول من النظام ثنائي القطبية في مرحلة الحرب الباردة، من حيث كانت تلك المدة تسمح بنقل التقنية النووية بطرق ملتوية، إلا أن الأحوال تختلف تماماً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم تركز تركيزاً هائلاً على الحفاظ على مكانتها كقوة عظمى وحيدة في النظام الدولي ومنع بروز أي قوى دولية جديدة عبر الحيلولة دون تمكين أي قوة دولية أخرى من تحدي السياسة الأمريكية، وبالذات من حيث مقومات القوة العسكرية عموماً والنووية خصوصاً، وهو ما يدعوها إلى إغلاق الباب أمام بروز أي قوى نووية جديدة على الساحة الدولية (أحمد، ١٩٨٨، ص ٥٠٢).

وبانت الولايات المتحدة تتحكم بالسيطرة إلى أقصى درجة ممكنة على عملية الانتشار النووي، كما تمارس ضغوطاً قوية على الدول التي يمكن أن تتعاون في تصدير التقنية إلى أطراف ثالثة، وهو ما تفعله مع روسيا والصين لمنعهما من مواصلة التعاون النووي مع إيران، فضلاً عن إمكانية فرض عقوبات اقتصادية وسياسية لمنع الانتشار النووي (أحمد، ١٩٨٨، ص ٥٠٢). غير أن موقف الرئيس الباكستاني (برويز مشرف) الجديد يتمثل من خلال مشاركة القوات العسكرية الباكستانية مع الجيش الأمريكي في منطقة وزيرستان المتاخمة للحدود الباكستانية-الأفغانية لمطاردة جماعة طالبان وأنصار القاعدة خلال شهر آذار من سنة ٢٠٠٤ كان له رد فعل إيجابي بالنسبة للولايات المتحدة تجاه باكستان، وعدته حليفاً استراتيجياً مهماً لها في منطقة "الشرق الأوسط". وهذا مما أثار حفيظة الجماعات الإسلامية داخل باكستان وخارجها، وألقت بظلالها على الأمن القومي العربي من خلال خروج دولة إسلامية مهمة لها وزنها الاستراتيجي في جنوب آسيا ومنطقة الشرق الأوسط ليكون بشكل مفاجئ في حالة اصطاف مع الولايات المتحدة بالمرحلة الحالية (محمد، ٢٠١٩، ص ٨٧).

المطلب الثاني: انعكاس الصراع الهندي-الباكستاني دولياً

لسباق التسلح النووي بين الهند وباكستان انعكاسات دولية، تتمثل في استقطاب عناصر دولية في معادلة الصراع ضمن قارة آسيا، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وذلك لأن البرامج النووية فيها تزيد من تعقد خريطة الوضع الآسيوي ومن البُعد النووي في صراع القوى الكبرى على الساحة الآسيوية. إن الأبعاد المترتبة على سباق التسلح الهندي الباكستاني، لا تنحصر آثاره على الهند وباكستان فحسب، لأن هاتين الدولتين

جزء من النظام الدولي وتفاعلاته فقد كان للتسلح آثاراً ملحوظة على أوضاع كل من الهند وباكستان، فضلاً عن تأثيراته الدولية، انطلاقاً من حقيقة أن تقدم مستوى التكنولوجيا العسكرية، قدم مؤشرات لا بد من وضعها في الحسبان، إذ قللت من الأهمية الجيوبولتيكية للمناطق العازلة وغيرت من مفهوم الحدود الآمنة، التي تعتمد العمق الاستراتيجي أساساً لها. وفيما يأتي نتطرق إلى أبرز الدول ذات الشأن في هذا الملف:

أولاً: الولايات المتحدة الأمريكية

خطت الولايات المتحدة الأمريكية لقوس نووي والذي يركز شرقاً من اليابان والهند، وصولاً إلى إسرائيل، على أن تهيمن عليه لخدمة مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط حيث منابع النفط. فبعد إقرار اتفاق التعاون النووي الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية والهند في ٣/مايو من العام ٢٠٠٧، نشطت تحركات صينية-روسية للحد من احتمالات استخدام هذا التعاون بما يهدد إحدى هاتين القوتين النوويتين (وكالة الأنباء الكويتية، ٢٠٠٧). إذ جرت مساعٍ حثيثة لاستمالة الهند إلى تعاون أوثق سواء في إطار منظمة دول شنغهاي أو في إطار ثنائي من طرف الصين وحليفتها روسيا، أما باكستان فشعرت بخيبة كبيرة إزاء ذلك الاتفاق النووي الاستراتيجي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب تصاعد حملة أمريكية-إسرائيلية تحذر المجتمع الدولي من أن السلاح النووي الباكستاني قد يقع في أيدي متطرفين إسلاميين، إذا لم تضع الولايات المتحدة الأمريكية يدها مباشرة وبإحكام على المخازن والمنشآت النووية الباكستانية كافة. وذلك لأنه كلما زاد عدد الدول التي تمتلك الأسلحة النووية والصواريخ الحاملة للرؤوس النووية كلما تعاضمت فرص حصول التنظيمات المتطرفة عليها (المخادمي، ٢٠١٠، ص ١١١). طورت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها تجاه الموقف النووي في منطقة جنوب آسيا، وذلك للحصول على مميزات ومصالح في تلك المنطقة، بحيث كان تصرفها تجاه باكستان يتسم بوضع الإسلام في دائرة الشكوك، واستخدام الهند كقوة ناشئة في إحداث التوازن مع الصين، والتي قد تهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأخيرة ومن خلال الاتفاق النووي مع الهند تعهدت لها بالإعلان عن مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ١٤ مفاعلاً من أصل ٢٢، بمعنى أن المفاعلات الأخرى لن تخضع للمراقبة وبالتالي منحها إمكانية إنتاج حوالي ١٠٠ قنبلة نووية وهي النسبة المطلوبة في مجال الردع النووي. كما أن الموقف الأمريكي تجاه الهند وباكستان قد تحدد منذ عام ٢٠٠٤، وذلك ببناء سياسة قائمة على الثقة تجاه الهند والتعاون الاستراتيجي معها، وذلك بذريعة مسؤولية الهند عن تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب آسيا الأمر الذي أدى إلى توقيع اتفاقية لإمداد الهند بتكنولوجيا نووية متقدمة في المجال المدني بشرط فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي (وكالة الأنباء الكويتية، ٢٠٠٧). أما باكستان التي على الرغم مما بذلته في إطار تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الحرب على الإرهاب، إلا أن الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش رفض إقامة اتفاقية مع باكستان على نمط اتفاقية الهند، وكان هاجسه الأكبر في ذلك أن باكستان تصدر إسلاماً سياسياً والذي يشكل خطورة على نظام الأمن والسلم الدوليين في نظرها خاصة بعد هجمات ١١/سبتمبر/٢٠٠١ الإرهابية (تشيلاني، ٢٠١٢، ص ٤). ومع تصاعد الأحداث داخل باكستان بدءاً من ٢٠٠٨، أشاعت الولايات المتحدة الأمريكية إعلامياً أن المنشآت النووية الباكستانية أصبحت عرضة للهجمات الإرهابية، وذلك لإقناع الرأي العام والمجتمع الدولي بضعف الإجراءات الأمنية للمنشآت الباكستانية وخطورتها على الأمن والسلم العالميين. فقد أصدر الكونغرس الأمريكي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ قانوناً، يمنح باكستان مساعدات اقتصادية تقدر بخمسة مليارات دولار وذلك على مدى خمس سنوات، بهدف دعم جهودها لمواجهة حركات التطرف الباكستانية، وقد تضمن هذا القانون فقرة من القانون الأمريكي لخفض المخاطر وهو قانون استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في بداية التسعينيات لتفكيك القدرات النووية لبقعة أصدر الكونغرس الأمريكي في النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ قانوناً، يمنح باكستان مساعدات اقتصادية تقدر بخمسة مليارات دولار وذلك على مدى خمس سنوات، بهدف دعم جهودها لمواجهة حركات التطرف الباكستانية، وقد تضمن هذا القانون فقرة من القانون الأمريكي لخفض المخاطر وهو قانون استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية في بداية التسعينيات لتفكيك القدرات النووية لبعض دول الاتحاد السوفييتي السابق. وعبر ذلك يمكن الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تضع في اعتبارها إمكانية التخلص من القدرات النووية لباكستان في وقت ما، وذلك طبقاً للتغيرات الإقليمية والعالمية، فعند الإحساس بالخطر ستسعى الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد أوضاع على الأرض تُظهر عدم قدرة باكستان على تأمين منشآتها النووية، وأن هذه المنشآت عرضة للوقوع في أيدي الجماعات الإرهابية، ومن ثم تصدر قراراً من الأمم المتحدة بفرض الوصاية الأمريكية على الترسنة النووية الباكستانية وتفكيكها (BBC NEWS، 2009). إن أشد ما يقلق القادة الباكستانيين في ذلك هو تعمد الكونغرس الإشارة إلى قانون خفض المخاطر تحقيقاً لسيناريو قد يكون اكتمل إعداد، ويبدأ بتعرض منشآت باكستانية نووية لهجمات مسلحة خلال الفترة المقبلة تشنها جهات ذات صلة أمنية بالاستخبارات الأمريكية، لتأكيد رؤية الولايات المتحدة بأن تلك المنشآت غير آمنة. ومع أن هذه الهجمات سوف تكون ضد المحيط الخارجي فقط لكنها ستؤخم إعلامياً لتحقيق الهدف المنشود، كما أن ذلك يعني أيضاً أن البرنامج النووي لباكستان بوصفها دولة إسلامية هو أمر غير مقبول بالنسبة لأمريكا،

بينما البرنامج النووي الهندي مقبول لمواجهة البرنامج النووي والتهديد الصيني. كذلك من أهم نتائج سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان وجود دول خارج نظام منع الانتشار النووي، تمتلك قدرات نووية يمكن أن تشكل تهديداً للنظام الدولي ككل، فقد وجهت كل من الهند وباكستان بسباقهما النووي والصاروخي ضربة موجعة للنظام الدولي لمنع الانتشار النووي، كما أن هاتين الدولتين رفضتا الانضمام لهذا النظام. لكن في المقابل يرى البعض أن الانتشار من شأنه أن يقلل من المخاطر بدل تفاقمها لأن في هذه الحالة لن تتجرأ أية دولة على العدوان (الردع النووي)، بيد أن هذه النظرية تفترض الحكمة التامة لدى الجميع، وهذا الأمر يصعب تحقيقه في الواقع العملي، فالمزيد من الانتشار النووي قد يعني تعاظم احتمالات الاستخدام غير الحريص وإضعاف القدرة على مواجهة الأزمات النووية (الحيالي، ٢٠٠٥، ص ١٩). بالرغم من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المعلنة والتي تدعو إلى الحد من انتشار الأسلحة النووية، لا يزال سباق التسلح النووي من أهم وأخطر القضايا التي تهدد الأمن والسلم الدوليين، خاصة أن التقارير الدولية أشارت إلى أن العديد من الدول ما زالت تحتفظ بالجزء الأكبر من ترسانتها النووية، فضلاً عن ذلك تطوير أصناف جديدة من هذه الأسلحة ونظم إيصالها. على غرار الهند التي استطاعت تحقيق النجاح في تجربتها لصاروخ عابر للقارات وهو الصاروخ أغني، وهو ما يثير الكثير من المخاوف خصوصاً مع تنامي رقعة الخلاف بين العديد من الدول في العالم (المخادمي، ٢٠١٠، ص ١١٥-١٢٦).

إن الدول النووية في زيادة مستمرة وكذلك تطوير الأسلحة النووية، فالولايات المتحدة الأمريكية كانت السبابة في الحصول على السلاح النووي، ثم انضمت إليها كل من روسيا، وبريطانيا، وفرنسا، والصين وذلك بعد رؤية القوة التدميرية لهذا السلاح من خلال قبليتي هيروشيما وناغازاكي، ثم سباق كل من إسرائيل والهند للتمكن من هذه التقنية ثم باكستان، وكوريا الشمالية والتي تُعتبر من الدول المحورية في شبكة نشر الأسلحة النووية دولياً وربما في المستقبل سوف تكون إيران أيضاً من الدول المالكة لترسانة من القنابل النووية والصواريخ الحاملة لها (عاصم، ٢٠١٢، ص ٨). إن القارة الآسيوية هي المكان الوحيد في العالم الذي يجري فيه سباق حقيقي على السلاح النووي، وهذا ما أدى إلى توجيه أنظار العالم إلى هذه المنطقة كما أن منطقة جنوب آسيا بصفة خاصة وقارة آسيا بصفة عامة تحظى باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لصعود قوى إقليمية فيها مثل: الصين في شرق آسيا والهند في جنوبها، فضلاً عن انتشار القدرات النووية والتي تمتلكها بعض الدول الآسيوية، (الصين، والهند، وباكستان، وإسرائيل، وكوريا الشمالية وكذلك تسعى إيران لتطوير هذه القدرات). وهذا ما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن من مسؤوليتها تحقيق التوازنات على مستوى المنطقة الآسيوية والعالم، فهي تُعتبر الدولة المحورية التي تسعى إلى فرض الالتزامات للحد من التسلح النووي للدول، كذلك تعمل لاستصدار القرارات من منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن، فالسباق النووي بين الهند وباكستان يؤثر على النظام العالمي بقيادتها، وقد يؤدي إلى فقدانها السيطرة على الأحداث في المنطقة، وهو ما ينعكس سلباً على مصالحها في آسيا ثم على الأمن والسلم الدوليين (عاصم، ٢٠١٢، ص ١٣-١٤). تخشى أمريكا من التوجه الباكستاني نحو تعظيم التعاون مع الصين خاصة في مجال التسلح والصناعات العسكرية النووية، على الرغم من حصول باكستان على دعم ومعونات أمريكية في مجال التسلح، وتوجه الهند إلى التعاون مع روسيا في تعظيم قدراتها العسكرية على الرغم من تعاونها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ذاتها. هذا أدى إلى محاولتها تحقيق التوازن بين كل من الهند وباكستان وذلك من خلال ضبط التسلح والسيطرة على نزعة سباق التسلح النووي السائدة في المنطقة، وكل هذا من أجل التقليل من المخاطر وضمان عدم تصاعد الأحداث لتصل إلى صراعات عسكرية غير تقليدية تهدد المصالح الأمريكية في منطقة جنوب آسيا والشرق الأوسط فقد تمتد آثارها لتصبح حرباً عالمية (العمادي، ٢٠٠٤). وتستخدم الولايات المتحدة الأمريكية نوعاً من الازدواجية في تطبيق إستراتيجيتها تجاه الهند وباكستان لتحقيق مصالحها الذاتية قبل مصالح الآخرين، وتعتبر أن المجال النووي هو الأهم وذلك لتطبيق عقيدتها في منع الانتشار النووي وحظر إجراء التجارب النووية، إلى جانب تجميد قدرات الدول الممثلة للأسلحة النووية لمنعها من التماهي في تطويرها أو اكتساب المزيد منها، وذلك من خلال ما يلي (عاصم، ٢٠١٢، ص ١٠-١١):

١. **المحافظة على التوازن النووي بين الهند وباكستان** كأداة رئيسية لمنع نشوب حرب نووية في شبه القارة الهندية نتيجة لتوازن الرعب بينهما.
٢. **وضع قيود لمنع الدولتين** من دعم أي دول أخرى في امتلاك برامج نووية مشابهة، أو إجراء تحالفات تهدف إلى انتشار القدرات النووية في المنطقة.
٣. **الحصول على معلومات متكاملة** عن البرامج النووية للدولتين، بما يساعد الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الانتشار النووي في المنطقة، أو مراقبة استعداد أي من الدولتين في استخدام السلاح النووي، مع مراقبة التجارب النووية وأسلحة توصيل هذه القنابل إلى أهدافها.
٤. **تدخل حسابات التوازن** بين الصين والهند ضمن حسابات الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية، فهي تحتم المحافظة على القدرات النووية للهند كوسيلة ردع للصين، بل تعمل على تدعيم هذه القدرات، سواء من خلال تنظيم التعاون بين الهند وإسرائيل، أو من خلال دعم أمريكي مباشر في

نطاق الاتفاق النووي بين أمريكا والهند، وفي السياق نفسه تحاول الحد من التعاون الصيني-الباكستاني في هذا المجال، وذلك من أجل تطوير الصين وعدم تمكينها من امتداد تحالفاتها جنوباً وشرقاً بما يؤثر على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية (عاصم، ٢٠١٢، ص ١٢).

إن باكستان ما تزال الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب في جنوب آسيا، وهذا التحالف يتأثر بعاملين رئيسيين تحاول الولايات المتحدة التغلب عليهما، وهما: الإسلام السياسي والذي يراه الغرب منتجاً للإرهاب إلى جانب التعاون الصيني الباكستاني، والذي يشكل خطراً على المصالح الأمريكية ويهدد بانتشار سيطرة الصين على المنطقة. لذلك تتخذ أمريكا العديد من السياسات لمواجهة نفوذها عبر عقد الاتفاقيات الأمنية مع باكستان مع تحديد دور رئيس لها في مكافحتها للإرهاب في المنطقة، بالإضافة إلى استمرار المساعدات العسكرية لها بما يحقق دعم قدراتها مع محاولة تضيق مستوى التعاون العسكري بين باكستان والصين واستبداله بتعاون أمريكي-باكستاني (الصمادي، ٢٠١٤، ص ٦).

ثانياً: روسيا الاتحادية

حاول الاتحاد السوفيتي سابقاً التدخل من خلال الوساطة بين طرفي النزاع الهند وباكستان من أجل حل القضية بطرق سلمية، ولكن تدريجياً تغير الموقف تجاه الصراع الهندي الباكستاني، إذ أعلنت في منتصف الخمسينيات موقفها المساند للطرف الهندي وجعلت مكانتها في مجلس الأمن لصالح الهند، ولعله السبب الذي جعل باكستان تعلن تحالفها مع المعسكر الغربي بانضمامها لحلف جنوب شرق آسيا ومواجهة المد السوفيتي في المنطقة (عودة، ٢٠١٣، ص ٨٦). إذ تُرجمت العلاقات السوفيتية-الهندية بدعم سوفيتي للهند بالعتاد العسكري في حروبها مع باكستان، خاصة حربي ١٩٦٥-١٩٧١، الأمر الذي جعلهم يوقعون معاهدة صداقة بينهم لمدة ٢٥ سنة وُصفت بالتحالف الهندي-السوفيتي سنة ١٩٧١ (حسين، ٢٠١٣، ص ٢٢٠). اتجهت الهند بعد الحرب الباردة نحو تطوير علاقاتها مع روسيا الاتحادية لا سيما بعد الهزيمة التي لحقت بها على يد الصين في العام ١٩٦٢، ما وُكِب تنامي الخلاف الصيني-الروسي وقد أثمر هذا التقارب الهندي-الروسي ونتج عن ذلك توقيع اتفاقية السلام والصداقة بين الدولتين، والتي تُعد بمثابة محطة مهمة في تاريخ العلاقات الهندية الروسية (عوض، ٢٠٠٤). كانت الهند تنظر إلى تلك العلاقة باعتبارها المركز الاستراتيجي المطلوب لموازنة جارتها الصين وباكستان، أما استراتيجية روسيا تجاه آسيا والمحيط الهندي فهي ترى بأن الهند هي الحليف المثالي في مواجهة الصين من جانب والنفوذ الأمريكي التقليدي في باكستان من جانب آخر (أحمد، ٢٠١٨، ص ١٢٠). وقد جاءت زيارة الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) إلى الهند في العام ٢٠٠٠ نقطة مهمة لتطوير العلاقات بين الدولتين، إذ اتفق الجانبان على ضرورة إجراء مشاورات سياسية وتنسيق نشاطات ومصالح الدولتين في الأمم المتحدة وسائر الهيئات الإقليمية والدولية، ناهيك عن اتفاقيات أخرى عديدة كان أهمها التعاون في المجال النووي (دياب، ٢٠٠١، ص ٢١). ولم تقتصر على هذا المجال فحسب إنما طورت العلاقة بينهما وشملت الكثير من المجالات لا سيما العسكرية والاقتصادية باعتبار أن روسيا تبقى شريكاً عسكرياً مهماً للهند، وبينهما تعاون طويل الأمد لا سيما في نزاعها التقليدي مع الجارة باكستان، كما تحصل الهند على المساعدات الكثيرة من روسيا. أما على مستوى القضايا والعلاقات نجد التوافق السياسي في رؤية العلاقات الهندية الروسية فهناك رغبة وتأكيد لدى الدولتين على ضرورة الحد من الهيمنة الأمريكية في المنطقة، بالرغم من أن هناك علاقة وثيقة بين الهند والولايات المتحدة لكن كلاً من الهند وروسيا يرغبان في إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب تؤدي الأمم المتحدة الدور الأكبر فيه ويتيح التعاون بين الدول في مواجهة التحديات والصراعات العصرية، فضلاً عن التقارب في وجهات نظر الدولتين إزاء مكافحة الإرهاب لا سيما في حدود باكستان وأفغانستان اللتين تشكلان تهديداً على الهند. وعلى الرغم من التعاون بين الهند وروسيا إلا أن هناك نوعاً من التوتر بينهما لا سيما قلق الهند من تنامي العلاقات الروسية-الباكستانية المتزايدة خاصة وأن الهند تعتبر باكستان مصدراً للإرهاب وتهديداً للمنطقة، في حين تؤكد روسيا أن علاقاتها مع باكستان تركز على تكييف مجالات التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب وأن روسيا تعتبر باكستان ضحية للإرهاب الدولي (أحمد، ٢٠١٨، ص ١٢٢). في واقع الحال أن تدخل القوى الكبرى في طبيعة الصراع بين الهند وباكستان لا سيما في نزاعهما حول التفوق النووي قد يُضفي على تلك العلاقات الكثير من التوتر وعدم التوصل إلى اتفاق يُرضي الطرفين المتنازعين، فالنزاع في شبه القارة الهندية والقضية النووية والكشميرية والكثير من المشاكل العالقة بين الهند وباكستان، يمكن أن تسحب القوى الإقليمية والدولية الكبرى لا سيما الصين وهي حليف استراتيجي لباكستان وكذلك روسيا حليف وصديق أيضاً للهند. إلا أن سياسة روسيا لا تريد أن تصل إلى الخلافات والمواجهة للدرجة التي تهدد بالجوء إلى الوسائل العسكرية خشية من تدخل قوى دولية كبرى في خط المواجهة وبالتالي يقوض السلام والأمن في الإقليم الآسيوي (حسن، ٢٠١٢، ص ١٨٥). أما العلاقات الروسية الباكستانية فقد أدى التغيير في النظام العالمي بعد الحرب الباردة إلى ظهور العديد من حالات التعاون والصداقة بين الدول التي تعمل بالتوازي مع بعضها البعض لا سيما حالة تنامي العلاقات الروسية-الباكستانية والصينية

أيضاً، إذ تتعامل الدول الثلاث مع بعضها البعض في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تتبناها الصين، وذلك عبر عملية السلام ومعالجة أوضاع أفغانستان. وفي الوقت نفسه، برز دور المثلث الاستراتيجي بين روسيا والهند والصين كظاهرة متكررة، لقد تنامت العلاقات الروسية-الباكستانية بغض النظر عن التعاون الدفاعي لأن تخفيض عدد القوات الأمريكية في أفغانستان يُعزز التقارب السريع بين مصالح روسيا وباكستان باعتبارهما حليفاً قوياً للصين. لقد احتلت باكستان مكانة استراتيجية في الحسابات الروسية لأجله عُقدت بينهما العديد من الاتفاقيات لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب وتداعياته في المنطقة الذي يشكل خطراً على مصالح الدولتين، فقد اتفقت الدولتان على تهيئة الظروف لعملية السلام الأفغانية التي تقودها أفغانستان. ولكن هنا يبرز دور الهند في أفغانستان كذلك انضمام كلاً من الهند وباكستان إلى منظمة شنغهاي للتعاون قد أعطى تلك المنظمة دفعة جديدة بالنسبة لمجموعة الاتصال بين منظمة شنغهاي وأفغانستان لكن الكثير من الدول الإقليمية لا سيما أفغانستان وإيران ترى أن الهند كانت مصدر إزعاج لتنامي العلاقات الروسية-الباكستانية وما زالت تلك الشكوك مستمرة لحد الوقت الراهن (فروي، ٢٠١٩).

تأسيساً على ذلك يرى الباحث أن روسيا اعتمدت استراتيجية خاصة بها تجاه العلاقات الهندية الباكستانية، فهي ترى في الهند حليفاً مثالياً لها في مواجهة الصين من جانب والنفوذ الأمريكي في باكستان، من جانب آخر لأجله عملت على تطوير علاقاتها مع باكستان لأنها تُدرك مدى تأثير باكستان في أفغانستان ولكن بالشكل الذي لا يثير حليفها الاستراتيجي الهندي. وكذلك عملت روسيا على منع وصول الخلافات بين الهند وباكستان إلى حد المواجهة العسكرية بينهما لكي لا تكون هناك ذريعة لتدخل القوى الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية بحجج الحفاظ على المنطقة من اندلاع حرب نووية.

ثالثاً: الصين

تلعب الصين دوراً مهماً في الصراع الهندي الباكستاني، وذلك بسبب علاقاتها الاستراتيجية مع باكستان ومصالحها الجيوسياسية في جنوب آسيا. يمكن تحليل دور الصين في هذا الصراع من خلال عدة محاور رئيسية:

١. العلاقات الصينية الباكستانية

التحالف الاستراتيجي: تُعد الصين وباكستان حليفتين استراتيجيتين منذ فترة طويلة، حيث بدأت العلاقات الوثيقة بينهما في الستينيات، كذلك تدعم الصين باكستان سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، مما يُعزز موقف باكستان في مواجهة الهند، إضافة إلى مشروع الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني (CPEC) وهو جزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية، ويهدف إلى ربط ميناء جواهر الباكستاني بمنطقة شينجيانغ الصينية عبر شبكة من الطرق والسكك الحديدية، الذي يُعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين ويزيد من النفوذ الصيني في المنطقة (المركز الإماراتي للدراسات، ٢٠١٩). **الدعم العسكري لباكستان:** الصين هي المورد الرئيسي للأسلحة لباكستان، بما في ذلك الطائرات الحربية والصواريخ والمعدات العسكرية الأخرى، هذا الدعم العسكري يُعزز قدرات باكستان العسكرية في مواجهة الهند.

التعاون النووي: ساعدت الصين باكستان في تطوير برنامجها النووي، مما أدى إلى تحقيق توازن استراتيجي مع الهند.

٢. التنافس الصيني الهندي

النزاعات الحدودية: الصين والهند لديهما نزاعات حدودية طويلة الأمد، خاصة في مناطق مثل لاداخ وأرونشال براديش، هذه النزاعات تؤثر على العلاقات الثنائية وتزيد من التوترات بين البلدين (المركز الإماراتي للدراسات، ٢٠١٩).

التحالفات الإقليمية: تحاول الصين تعزيز نفوذها في جنوب آسيا من خلال التحالفات مع دول مثل باكستان ونيبال وسريلانكا، مما يثير قلق الهند.

٣. منظمة شانغهاي للتعاون (SCO)

الصين والهند وباكستان أعضاء في منظمة شانغهاي للتعاون، مما يوفر منصة للحوار والتعاون في مجالات الأمن والاقتصاد، ومع ذلك، فإن التوترات بين الهند وباكستان تعيق تحقيق التعاون الكامل داخل المنظمة.

٤. تعزيز الاستقرار

تحرص الصين على تعزيز الاستقرار في جنوب آسيا، خاصة في ظل مصالحها الاقتصادية والأمنية في المنطقة، إن الصين لديها استثمارات كبيرة في باكستان، خاصة في مشاريع البنية التحتية والطاقة، هذه الاستثمارات تُعزز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتزيد من النفوذ الصيني في المنطقة (المركز الإماراتي للدراسات، ٢٠١٩).

٥. التجارة مع الهند

على الرغم من التوترات السياسية، تُعد الصين واحدة من أكبر الشركاء التجاريين للهند، مما يخلق توازناً في العلاقات الثنائية. تلعب الصين دوراً محورياً في الصراع الهندي الباكستاني، وذلك بسبب علاقاتها الاستراتيجية مع باكستان وتنافسها مع الهند. من خلال الدعم العسكري والاقتصادي لباكستان، وكذلك من خلال مشاركتها في الأمن الإقليمي، تؤثر الصين بشكل كبير على ديناميكيات الصراع. في المستقبل، سيستمر دور الصين في التأثير على الصراع، خاصة في ظل التحديات الجيوسياسية المتزايدة في جنوب آسيا.

الذاتة

يمكن القول أن سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان كان له أثر على العلاقات بين هذه الدول والدول الإقليمية وحتى الدولية، إذ كان الخيار احتكار القوى الكبرى للسلاح النووي وعدم تمكين قوى أصغر نووياً مثل باكستان، والهند، وإسرائيل وكوريا الشمالية وغيرها، والذي جعل العالم في أمس الحاجة إلى مجموعة من القواعد والجهود الدبلوماسية ودور الإستراتيجية العسكرية في ضبط الأسلحة النووية وعدم انتشارها دولياً، للتمكن من تحقيق التوازن في النظام الدولي. كذلك توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات وهي:

الاستنتاجات

١. **عدم الاستقرار الإقليمي:** الصراع الهندي الباكستاني أدى إلى عدم الاستقرار في جنوب آسيا خصوصاً حول قضية كشمير؛ والذي يعيق عمليات التنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي.
٢. **زيادة الإنفاق العسكري:** إن سباق التسلح بين الدولتين يؤدي إلى زيادة في نسبة الإنفاق العسكري بما في ذلك تطوير الأسلحة النووية، والذي يزيد من خطر التصعيد العسكري والذي يخلق بيئة أمنية غير مستقرة.
٣. **تدخل القوى الكبرى:** إن الصراع بين الهند وباكستان فتح المجال أمام القوى الكبرى للتدخل مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، إذ تلعب هذه الدول دوراً دبلوماسياً وأمنياً في احتواء التوترات، الذي يؤثر على التوازنات الجيوسياسية العالمية.
٤. **تهديد الأمن النووي العالمي:** إن الصراع بين الهند وباكستان يهدد الأمن النووي العالمي، والسبب يعود إلى امتلاك كلا الدولتين أسلحة دمار شامل، بالتالي أي تصعيد بينهما يهدد الأمن العالمي.

التوصيات

إضافة إلى الاستنتاجات توصلت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

١. **ضرورة الحلول الدبلوماسية:** الحل الدائم للصراع يتطلب جهوداً دبلوماسية مكثفة ومبادرات سلام من كلا الجانبين، بدعم من المجتمع الدولي.
٢. **تعزيز التعاون الإقليمي:** هناك حاجة لتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات مثل التجارة والطاقة والأمن لتحقيق الاستقرار في جنوب آسيا.
٣. **دور الدول الكبرى:** لا بد أن يكون للدول الكبرى دوراً حاسماً في منع انتشار الأسلحة النووية إلى دول أخرى، مع تكثيف الجهود في السيطرة على الصراع بين الهند وباكستان لتفادي أي حالة من الممكن أن تؤدي إلى حرب شاملة بينهما.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

١. أحمد، محمد أمير، *الهند القوة الدولية الصاعدة: الأبعاد والتحديات*، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٨.
٢. الصمادي، فاطمة، *باكستان والولايات المتحدة الأمريكية: تحالف الأثمان الباهظة*، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤.
٣. تشيلاني، برهما، *الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا: الملامح والتحديات*، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠١٢.
٤. المخادمي، عبد القادر رزق، *سباق التسلح الدولي: الهولجس والطموحات والمصالح*، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠.
٥. نوفل، أحمد سعيد، *دور إسرائيل في تقنيات الوطن العربي*، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط٢، ٢٠١٠.
٦. مظلوم، جمال؛ عطية، ممدوح حامد، *البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج*، المكتبة الأكاديمية، مصر، ط١، ٢٠١١.

ثانياً: المقالات والبحوث

١. أحمد، أحمد إبراهيم محمود، "دوافع التحول: أهداف التجارب النووية الهندية والباكستانية"، *مجلة السياسة الدولية*، السنة ٣٤، العدد ١٣٣، يوليو ١٩٨٨.
٢. دياب، أحمد، "زيارة بوتين للهند: الأبعاد والدلالات"، *مجلة السياسة الدولية*، القاهرة، العدد ١١٤، ٢٠٠١.
٣. حسين، آلاء محمد، "الصراع في كشمير الآثار والتداعيات"، *المجلة الدولية للسياسة*، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٢٣، ٢٠١٣.

مجلة الفارابي للعلوم الانسانية العدد (٨) الجزء (3) أيلول لعام ٢٠٢٥

٤. عاصم، تلا، "الإستراتيجية الأمريكية في إقليم جنوب آسيا"، *المجلة الدولية والسياسية*، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٢٠، ٢٠١٢.
٥. الحياي، نزار إسماعيل، "سياسة الأمن والتوازن في جنوب آسيا"، *سلسلة دراسات دولية*، بغداد، العدد ٥، ٢٠٠٥.
٦. محمد، عبد الرزاق خلف، "التطورات المعاصرة في العلاقات السعودية الباكستانية حتى العام ٢٠١٧"، *مجلة الدراسات التاريخية والثقافية*، جامعة تكريت، المجلد ١١، العدد ٤٠، ٢٠١٩.
٧. الكعود، إسراء شريف، "التسلح النووي الإسرائيلي وأثره على الشرق الأوسط"، *مجلة الدراسات الدولية*، العدد ٤٥، ٢٠١٠.
٨. سرور، نعمة سعيد، "التعاون الإسرائيلي-الهندي في المجالين العسكري والأمني وتداعياته على الأمن القومي العربي ١٩٩٢-٢٠١٧"، *مجلة دراسات إقليمية*، جامعة الأقصى، غزة-فلسطين، العدد ٤٤، ٢٠٢٠.
٩. مرتضى، إحسان، "البعد العربي-الإسرائيلي في الصراع الهندي-الباكستاني: ملامح ناتو آسيوي"، *مجلة الدفاع الوطني اللبناني*، لبنان، العدد ٤٨، ٢٠٠٤.
١٠. أحمد، أحمد إبراهيم محمود، "البرنامج النووي الإيراني: التطور والدوافع والدلالات الإستراتيجية"، *مجلة السياسة الدولية*، السنة ٣٤، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨.
١١. الراوي، مهدي عبد العزيز، "العلاقات الصينية-الهندية ما بعد الحرب الباردة"، *مجلة السياسة الدولية*، كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد، العدد ٣٩، ٢٠٠٧.

ثالثاً: الرسائل الجامعية والأطاريح

١. حسن، مشعان محمد، "إستراتيجية روسيا الاتحادية على المستويين الدولي والإقليمي"، رسالة ماجستير، جامعة الموصل-كلية العلوم السياسية، العراق، ٢٠١٢.
٢. أمين، فخرية علي، "التطورات السياسية في الهند (١٩٨٤-١٩٩٥)"، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ٢٠٠٥.

رابعاً: الصحف والتقارير

١. "رئيس وزراء الهند ينفي وجود تعاون نووي مع إسرائيل"، *صحيفة الأهرام*، 4/4/1999.
٢. جاك، موشيه، "تمرد نووي"، *صحيفة معاريف*، 1/6/1998، نقلاً عن: *مختارات إسرائيلية*، السنة ٤، العدد ٤٣، يوليو ١٩٩٨.

خامساً: المصادر الإلكترونية

١. فروي، أوني، "التانجو الروسي مع باكستان"، ١٣/فبراير/٢٠١٩، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٣/١، متاح على الرابط: <https://smtcenter.net>
٢. عوض، جابر سعيد، "العلاقات الهندية الدولية والإقليمية لعام ٢٠٠٤"، الجزيرة نت، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٢/٢٨، متاح على الرابط: <http://www.aljazeera.net>
٣. العمادي، عبد الله، "دوافع التدخل الأمريكي بين الهند وباكستان"، الجزيرة نت، ٣/١٠/٢٠٠٤، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٢/٢٧، متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/opinions/2004/10/3>
٤. "باكستان تحصل على ٧.٥ مليار دولار مساعدات أمريكية"، BBC NEWS، 15/10/2009، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٢/٢٤، متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/10/091015_hh_us_pakistanaid
٥. وكالة الأنباء الكويتية، "الهند وأمريكا تبدآن محادثات حاسمة بشأن اتفاقية التعاون النووي المدني"، ٣١/٥/٢٠٠٧، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٢/٢٤، متاح على الرابط: <https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?language>
٦. "العلاقات الهندية الإسرائيلية: تطور متصاعد لعام ٢٠١٧"، الرياض، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٢/١٨، متاح على الرابط: www.idraksy.net
٧. جواد، محمود خليفة، "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي لعام ٢٠١٠"، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٢/١٦، متاح على الرابط: www.democraticac.ed.com
٨. مردان، باهر، "العلاقات الصينية الهندية لعام ٢٠١٤"، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٣/٢/١٦، متاح على الرابط: www.academia.edu.com
٩. رمضان، طه عبد الناصر، "بمساعدة أمريكية ظهر حلف ناتو آسيا وإنهار سريعاً"، العربية نت، ٣٠/أغسطس/٢٠٢٣، متاح على الرابط: <https://www.alarabiya.net/amp/variety/2023/08/30>

١٠. "تقرير للبنتاغون: الترسانة النووية الصينية في طريقها للتضاعف بحلول عام ٢٠٢٣"، الحرة نت، ٢٠/١٠/٢٠٢٣، متاح على الرابط: <https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2023/10/20/>

١١. "دوافع الدعم الصيني لباكستان في أزمة كشمير"، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ٢٢/أغسطس/٢٠١٩، متاح على الرابط: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/493>

سادساً: المراجع الأجنبية

١. Paul, T. V., *The India-Pakistan Conflict*, Cambridge University Press, New York, Melbourne, 2005.
٢. Jacobs, Gordon and McCarthy, Tim, "China's Missile Sales: Few Changes for the Future", *Jane's Intelligence Review*, vol. 4, No. 12, December 1992.
٣. Ahmed, Zahid Shahab; Ahmed, Sarfraz and Bhatnagar, Stuti, "Conflict or Cooperation? India and Pakistan in Shanghai Cooperation Organisation", *Pacific Focus* 34, no. 1, 2019.
٤. Suping and Kaoyi (2015), *Intensive Talks Between Chinese and Pakistani Business Communities*, Available at: <http://www.bbc.com#> انعكاسات الصراع الهندي-الباكستاني إقليمياً ودولياً وآفاقه المستقبلية